

عون يرى ان عودته الى لبنان ليست بعيدة

باريس - من بيار عطاالله:

ما هي حقيقة المعلومات عن اتصالات بين العماد ميشال عون وعدد من المعارضين الذين رفعوا الصوت عالياً في الفترة الاخيرة مطالبين "بصون الحريات العامة والحد من تدخل الاجهزة في الحياة السياسية" وترتيب العلاقات اللبنانية - السورية؟ وهل هذه الاتصالات حقيقية ام انها تدخل في باب التمنيات ومشاريع الحملات الانتخابية المستعرة املاً في كسب اصوات هذا الفريق او ذاك؟

العماد ميشال عون يبدو مرتاحاً بعدما اثبتت الايام في رأيه صحة ما طالب به منذ عام ١٩٩٠ من سيادة واستقلال وعلاقات احترام متبادل بين لبنان وسوريا، ويعتقد ان "ما تحقق من وحدة اراء ومواقف بين القيادات اللبنانية الاساسية هو افضل ما كان" وخصوصاً انه كان يتهم دائماً بالمغالاة في موقفه من السوريين. ويذكر بوقائع حوار له الاخير مع الرئيس الراحل رينه معوض: "قلت له على انفراد: تريد سوريا وضع اليد على لبنان. فأجابني: انت تغالي في هذا الموقف فسوريا تحتاج الى حكم يطمئنها واذناك ستسحب". فأجبت: "اتمنى ان لا تكون مخطئاً لأن هذه الغلطة تكلف وطناً. واستشهد رينه معوض لهذا السبب". وروى ايضاً انه واجه مشكلة في اقناع الدول الكبرى بموقفه الرفض مستشهداً بحوار بينه وبين السفير الفرنسي رينيه ألا الذي دخل عليه قائلاً: "قاتلت لتخرج السوريين من لبنان والآن لديك اتفاق الطائف الذي ينص على انسحابهم خلال سنتين فماذا تريد بعد؟ وأجبت: احترم كلامك كممثل لدولة قلنون لكننا نتعاطى مع دولة لا تحترم القانون ولا التعهدات وهي لن تنفذ الانسحابات، ووجهت كتاباً الى الرئيس فرنسوا ميتران موضحاً له ان سوريا لن تنسحب من لبنان بموجب هذا الاتفاق وطلبت منه اذا اراد مساعدة لبنان ان يحصل على ضمانات دولية لتنفيذ الانسحاب السوري".

ورأى عون في تقاطع المواقف مع قادة لبنانيين آخرين اشارة الى ان "كيل اللبنانيين قد طفح من الهيمنة السورية التي تتعاطى معنا بوصاية المستعمر وتوزع الحصص الشخصية لذلك مرت فترة طويلة قبل ان يقتنع البعض بصحة معارضتنا لاتفاق الطائف الذي ادى الى انعدام وجود لبنان عملياً وهجرة الشباب والديون وانهيال الاقتصاد واستشراء الطائفية والمذهبية".

ولكن هل يؤسس الانسجام في المواقف لاطلاق حركة واسعة على مستوى لبنان لتصحيح الخلل، او لتشكيل جبهة انقاذ وطنية كما قال النائب نجاح واكيم؟

في رأي عون "ان واكيم كانت له جراءة الاقرار بالوضع المأسوي وطرح الدعوة في شكل عام ولاقيناها، ذلك ان خطابنا واحد لكن مستويات التعبير مختلفة ونحن لم نتحدث يوماً عن العداء لسوريا بالمجان او قيام علاقات غير ممتازة والجميع اليوم يتحدثون عن تصحيح الخلل في العلاقات والحد من تدخل الاجهزة

التي يبدو انها اصبحت مستقلة حتى عن الدولة، وبناء دولة المؤسسات والديموقراطية والحريات، وهذه هي مرتكزات اللقاء التحاوري الذي نسعى اليه ونريده للبحث في ثوابت الوطن اللبناني التي لا يجوز التلاعب بها". وأشار الى اجتماعات عدة بدأت منذ فترة على مستوى اللجان الشبابية والمناطقية مع اطراف آخرين فالحوار في رأيه يجب ان يشمل الجميع. اما عن هوية هذه القوى فقال "ان الفرز واضح وهناك قادة اساسيون يجب ان يبدأ الحوار في ما بينهم".

وفي اعتقاد عون ان الصيغة التي ستجمع هذه القوى بدأت من قرار المقاطعة التي تؤسس "تحالف الاقوياء خارج اللعبة اذ لا امكان للاصلاح او التغيير من الداخل"، وتساءل "لماذا لا تكون هناك بعد مسرحية الانتخابات هيئة حوار وطني تضم الدكتور ألبر مخبير ووليد جنبلاط ونجاح واكيم وكل من يريد العمل ضد مشاريع الحرب الاهلية وتذويب لبنان وإلغاء دولة المصادر والأجهزة والقمع؟".

ولكن هل سيعود الى لبنان للمشاركة في اعمال هذه الهيئة؟ اجاب عون: "اذا تمكنت من المشاركة فستكون في بيروت واذا تعذر ذلك نلتقي في مكان آخر وأهلاً وسهلاً بهم في باريس، فأمام العودة الى بيروت مشكلات عدة أولها ازمة ثقة مع الحكم والسوريين ومشكلة كرامة شخصية. لقد صرح (الرئيس اميل) لحدود في كندا ان لدي مشكلة مع القضاء علماً انه يعرف شخصياً ومن خلال موقعه كمدير لادارة في وزارة الدفاع ان ملفي نظيف ولا وجود لأي شائبة وهو تسلم شخصياً حساب التبرعات كاملاً فلماذا يلوحون بالقانون؟ اما رئيس الحكومة الحالي سليم الحص فقد اتخذ قراراً مع الرئيس الياس الهرابي باحالتني على القضاء مع الحكومة الانتقالية بتهمة تحويل اموال الدولة الى اموال خاصة وفتحت اجهزة الاستخبارات ومحاسبي المصرف المركزي تحقيقاً في الموضوع وتبين ان فلساً واحداً لم يمس والأمر مجرد ادعاءات للنيل من سمعتي بالقدح والذم".

وأضاف: "لقد اتهمت كرئيس دولة فيما هم على علم بحقيقة الامر وهم جميعاً تعرضوا للأموال العامة بدءاً من النفط وانتهاء بالتلزيما، من دعاني للعودة عليه ان يتذكر انني تعرضت لثلاث محاولات اغتيال من الاستخبارات السورية المسيطرة على الارض ويبدو ان الدكتور الحص فقد الذاكرة وعليه ان يتذكر النصائح التي وجهها الى الشهيد داني شمعون بمغادرة السفارة الفرنسية وكان على القضاء ان يستجوبه كمسؤول عن هذا الالهال او التواطؤ على عدم تأمين الحماية له وارسال الجنود لحراسته وهل يريد تكرار الامر نفسه معي (...).؟".

لكن رغم هذه المواقف فان العماد عون مصر على العودة لبدء الحوار عندما يكون جاهزاً وقادراً على تأمين الحماية لنفسه وهو لا يرى ذلك في وقت بعيد".